

التشاركية في صناعة القرار البيئي

Participatory Decision-Making in Environmental Policy

سامي قريدي

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2 (الجزائر)، s.gridi@univ-setif2.dz

مخبر أبحاث ودراسات حول المجاز الاستعمارية، جامعة سطيف2

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2025/06/03

تاريخ الاستلام: 2025/03/18

ملخص:

تُعَدُّ التشاركية في صناعة القرار البيئي من الأساليب الفعّالة التي تساهم في اتخاذ قرارات بيئية شاملة تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية. تتطلب هذه العملية إشراك الجميع في صياغة السياسات البيئية لضمان توافق القرارات مع الاحتياجات البيئية والاجتماعية. تساهم التشاركية في تعزيز الشفافية، وتحقيق حلول بيئية مستدامة، وبناء الثقة بين الأطراف المختلفة. تواجه التشاركية تحديات مثل غياب التنسيق بين الأطراف، نقص الوعي البيئي، وتأثير المصالح الاقتصادية الكبرى. يتم تطبيق التشاركية من خلال أساليب متنوعة مثل الاستشارات العامة والمنتديات البيئية. يتطلب نجاح التشاركية وجود آليات قانونية تحفز المشاركة العادلة.

كلمات مفتاحية: قرار، مشاركة، ديمقراطية، بيئة، حماية.

Abstract:

Participatory decision-making in environmental policy is an effective approach that involves all stakeholders in making comprehensive environmental decisions. This process includes governments, the private sector, civil society, and local communities to ensure that decisions align with both environmental and social needs. Participatory decision-making enhances transparency, fosters trust, and promotes sustainable environmental solutions. However, it faces challenges such as coordination issues, lack of environmental awareness, and the influence of economic interests. Successful implementation requires legal mechanisms to ensure fair and inclusive participation.

Keywords: Decision, Participation, Democracy, Environment, Protection.

مقدمة:

في ظلّ التحديات البيئية المتزايدة التي يشهدها كوكب الأرض في العقود الأخيرة، أصبح من الضروريّ تبني سياساتٍ بيئيةٍ تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، وتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية بهدف الحفاظ على بيئةٍ صحيةٍ وآمنةٍ. تمثل القضايا البيئية مثل التغير المناخي، وتدهور التنوع البيولوجي، والتلوث، والتصحر، تحدياتٍ كبرى تتطلب حلولاً شاملةً ومدروسةً. ولضمان أن تكون هذه الحلول فعّالة، أصبحت الحاجة إلى المشاركة في صناعة القرار البيئيّ أمرًا لا بدّ منه. إذ إنّ اتخاذ قراراتٍ بيئيةٍ لا يتطلب فقط خبراتٍ علميةً متخصصةً، بل يستوجب أيضًا إشراك جميع الأطراف المعنية، سواء أكانت حكومات، أو شركات، أو منظماتٍ غير حكومية، أو مجتمعاتٍ محلية، لضمان توافق القرارات مع احتياجاتهم وتطلعاتهم.

تنبع أهمية المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية من كونها تساهم في توفير قراراتٍ شاملةٍ تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية. فعلى سبيل المثال، قد تشمل هذه الأطراف المجتمع المحلي الذي يتأثر مباشرةً بالقرارات البيئية، مثل تطوير مشاريع جديدة أو تعديل السياسات الزراعية أو الصناعية. ومن خلال إتاحة الفرصة لهذه الأطراف للمشاركة في صنع القرار، يتمّ ضمان أن تكون القرارات أكثر توافقًا مع الواقع الميداني وتلبي احتياجات المجتمعات المتأثرة.

لكن، رغم هذه الفوائد الكبيرة، تظل المشاركة في صناعة القرار البيئيّ تواجه تحدياتٍ عدة تعوق تطبيقها بشكلٍ كاملٍ وفعّالٍ. من أبرز هذه التحديات غياب التنسيق الفعّال بين الأطراف المختلفة، ما قد يؤدي إلى تباين الآراء وتضارب المصالح. كذلك، فإنّ قلة الوعي البيئيّ لدى بعض الأطراف المعنية قد يجعل المشاركة غير مجدية، خاصةً إذا كانت القرارات تُتخذ بناءً على معلوماتٍ غير دقيقةٍ أو متحيزةٍ. علاوةً على ذلك، يمكن أن تؤثر المصالح الاقتصادية الكبرى على صنع القرارات البيئية، مما يحد من قدرتها على تحقيق نتائج بيئية مستدامة.

يعدُّ هذا المقالُ محاولةً لفهم مفهوم التشاركية في صناعة القرار البيئي من خلال استعراض دورها وأهميتها في تعزيز اتخاذ القرارات البيئية الفعّالة والمستدامة. كما سنتناول في هذا المقال الأساليب المختلفة التي يتمُّ بها تطبيق التشاركية في صنع القرارات البيئية، إلى جانب التحديات التي قد تواجه هذه العملية وكيفية التغلب عليها. سيتمُّ تقسيم المقال إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: مفهوم التشاركية وأهميتها في اتخاذ القرار البيئي

المبحث الثاني: أساليب التشاركية والتحديات التي تواجهها

من خلال هذا التحليل، يسعى المقال إلى تقديم رؤية شاملة حول أهمية التشاركية في صناعة القرار البيئي، وكيفية تطبيق هذا الأسلوب بشكلٍ فعّال، مع تسليط الضوء على التحديات التي قد تواجهه وسبل التغلب عليها لضمان نتائج بيئية مستدامة.

المبحث الأول: مفهوم التشاركية وأهميتها في اتخاذ القرار البيئي

تُعدُّ التشاركية في صناعة القرار البيئي من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، نظرًا لأهميتها البالغة في ضمان اتخاذ قرارات بيئية متوازنة وفعّالة. تتطلب هذه العملية إشراك جميع الأطراف المعنية في صياغة القرارات التي تؤثر في البيئة بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ، مما يسهم في تعزيز الشفافية¹ وتوزيع السلطة والمسؤولية بين مختلف الجهات. تشمل هذه الأطراف الحكومات، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، حيث يتمُّ تشجيعهم على المشاركة في كلّ مرحلة من مراحل صناعة القرار البيئي.²

سيتناول هذا المبحث مفهوم التشاركية في صناعة القرار البيئي في مطلبين فرعيين. في المطلب الأول، سيتمُّ تعريف التشاركية في هذا السياق، بحيث نوضح المعنى الدقيق لهذا المفهوم، مع التركيز على أبعاده المختلفة، مثل الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكيفية تأثير هذه الأبعاد على القرارات البيئية.

¹ - الخطيب، أحمد (2018)، التشاركية في صنع القرار البيئي: مفاهيم وأبعاد، دار الفكر العربي، مصر. ص 12

² - مركز الدراسات البيئية العربي (2020)، مبادرات التشاركية البيئية في المنطقة العربية، الموقع الرسمي للمركز،

<https://www.arabenvironment.org>

كما سيتم مناقشة أنواع التشاركية التي يمكن أن توجد في عملية صنع القرار البيئي، مثل التشاركية التشاركية والتمثيلية.

أما المطلب الثاني من هذا المبحث، فسيتمحور حول أهمية التشاركية في صناعة القرار البيئي. في هذا المطلب، سنستعرض كيف تسهم التشاركية في تعزيز الديمقراطية والمشاركة المجتمعية، وكيف تساهم في تحقيق حلول بيئية مستدامة تتماشى مع احتياجات المجتمع. كما سنناقش أهمية التشاركية في توفير التوازن بين المصالح البيئية والاقتصادية، وكيف تساهم في بناء الثقة بين الأطراف المختلفة وتعزيز التعاون بينهم لتحقيق الأهداف البيئية المشتركة.³

المطلب الأول: مفهوم التشاركية

يعد تعريف التشاركية في صناعة القرار البيئي خطوة أساسية لفهم هذا المفهوم وتحديد معانيه وأبعاده المختلفة في السياق البيئي. فالتشاركية لا تقتصر على مجرد إشراك الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات، بل تشمل أيضًا إشراك المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، من خلال آليات متعددة تهدف إلى ضمان استدامة القرارات البيئية وتوافقها مع احتياجات الجميع.⁴

سيتناول هذا المطلب في جزئين رئيسيين: في الجزء الأول، سيتم تعريف التشاركية بشكل عام، مع توضيح العلاقة بين التشاركية وصناعة القرار البيئي. أما في الجزء الثاني، سيتم التركيز على أبعاد التشاركية المختلفة، مثل البعد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وكيف تؤثر هذه الأبعاد على جودة وفعالية القرارات البيئية.

الفرع الأول: تعريف التشاركية في القرار البيئي

تعد التشاركية في صناعة القرار البيئي إحدى الأدوات الفعالة التي تهدف إلى إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية صنع القرار بشأن قضايا البيئة. وللتشاركية في هذا السياق معانٍ متعددة، لكنها بشكل عام تعني إشراك مختلف الفئات في مرحلة اتخاذ القرار البيئي الذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حياتهم

³-الجمال، سامي (2021)، "دور التشاركية في صناعة القرار البيئي: دراسة مقارنة بين البلدان النامية والمتقدمة"، مجلة البيئة والتنمية المستدامة، القاهرة، المجلد 35، العدد 3، ص155.

⁴-عوض، محمود (2020)، "المشاركة المجتمعية في صنع القرار البيئي: تحديات وآفاق"، مجلة العلوم السياسية والبيئية، بيروت، المجلد 12، العدد

وبيئتهم. يشمل هذا جميع الأطراف من حكومات، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، ومواطنين. الهدف الرئيس من التشاركية هو تعزيز الشفافية والمساواة بين جميع الأطراف، ومنحهم الفرصة للتعبير عن آرائهم ومصالحهم، بهدف الوصول إلى قرارات بيئية متوازنة تراعي احتياجات المجتمع والبيئة في الوقت نفسه. إنَّ التشاركية في القرار البيئي ليست مجرد استشارة أو استماع لآراء الأطراف المختلفة، بل هي عملية شاملة من الحوار والنقاش بين جميع المعنيين، وذلك بهدف ضمان التفاعل الحقيقي مع القضايا البيئية. لا تقتصر التشاركية على فئة معينة، بل تُعتبر ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية البيئية، وتتيح للمجتمعات المحلية دورًا أساسيًا في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم بشكل مباشر. بالتالي، فإنَّ التشاركية تُعتبر جزءًا أساسيًا في السياسات البيئية الحديثة التي تعتمد على إشراك جميع الأطراف الفاعلة في مجال البيئة.⁵

الفرع الثاني: الأبعاد المختلفة للتشاركية البيئية

تتعدد الأبعاد التي تندرج تحت مفهوم التشاركية في صناعة القرار البيئي، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، والبعد السياسي.

البعد الاجتماعي: يتمثل في إشراك الأفراد والمجتمعات في اتخاذ القرارات التي تؤثر على بيئتهم. حيث يشكل هذا البعد جزءًا حيويًا في بناء علاقات مستدامة بين الأطراف المختلفة، من خلال تعزيز الحوار بين المواطنين وصانعي القرار. يُساهم البعد الاجتماعي في تحقيق التوازن بين الاحتياجات البيئية والاجتماعية، وتوفير فرص للعيش الكريم للمجتمعات المحلية في إطار بيئي مستدام.⁶

البعد الاقتصادي: يتضمن التكامل بين المصالح الاقتصادية والمصالح البيئية. حيث إنَّ العديد من القرارات البيئية تحتاج إلى مراعاة الجوانب الاقتصادية مثل الاستثمارات في المشاريع البيئية، وتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. يُساعد البعد الاقتصادي في تحديد أولويات العمل البيئي الذي يساهم في دعم الاقتصاد المحلي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة.⁷

⁵-الشامي، سامي (2021)، دور التشاركية في صون البيئة في ظل التحديات الاقتصادية، مؤتمر البيئة والتنمية المستدامة، جامعة القاهرة، مصر.

⁶-منظمة البيئة والتنمية (2021)، دور المجتمعات المحلية في صناعة القرار البيئي، الموقع الرسمي للمنظمة،

<https://www.environmentalorg.org>.

⁷-عبد الله، رانيا (2019)، "أثر المصالح الاقتصادية على القرارات البيئية في الدول النامية"، مجلة دراسات البيئة، تونس، المجلد 29، العدد 1،

البُعد السياسي: يتصل بتوزيع السلطة والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المعنية في صناعة القرار البيئي. يتطلب هذا البُعد إشراك الحكومة والسلطات المحلية في سنّ القوانين والسياسات البيئية، كما يتطلب تعزيز مشاركة المواطنين في العمليات السياسية والبيئية. من خلال البُعد السياسي، يتم تحسين الديمقراطية البيئية وضمان تنفيذ السياسات البيئية بشكلٍ عادلٍ وشفافٍ. كلُّ هذه الأبعاد مترابطةٌ وتؤثر بعضها في بعض، إذ أنّ تفعيل أحد الأبعاد يُسهم في تعزيز الأبعاد الأخرى، مما يؤدي إلى قراراتٍ بيئيةٍ أكثر استدامةً.⁸

الفرع الثالث: الأطراف المعنية في المشاركة البيئية

تعتبر المشاركة في صناعة القرار البيئي عمليةً شاملةً تتطلب إشراك مجموعة متنوعة من الأطراف التي تختلف في طبيعتها وأهدافها. وتشمل الأطراف المعنية في المشاركة البيئية: الحكومات: تُعدّ الحكومات على جميع مستوياتها من أبرز الأطراف المعنية في صناعة القرار البيئي. فهي المسؤولة عن سنّ التشريعات والسياسات البيئية، وتوجيهها وتنفيذها. من خلال السياسات الحكومية، يمكن ضمان أن تكون القرارات البيئية متوافقةً مع القوانين الوطنية والدولية. كما تملك الحكومات دوراً في تنظيم العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني.⁹ القطاع الخاص: يُعتبر القطاع الخاص من الأطراف المؤثرة في القرار البيئي، حيث أنّ الشركات والمنظمات التجارية تسهم بشكلٍ كبيرٍ في التأثير على البيئة من خلال صناعاتها وأنشطتها الاقتصادية. لذلك، فإنّ إشراك القطاع الخاص في المشاركة البيئية يساعد على توجيه استثماراته نحو تقنيات صديقة للبيئة، ويشجعه على تبني ممارسات بيئية مستدامة.

المجتمع المدني: يُعدّ المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، من الأطراف الفاعلة التي تسهم في رفع الوعي البيئي والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات. هذه المنظمات تعمل على تمثيل

⁸ - المرسي، أحمد (2019)، المشاركة في سياسات التنمية البيئية في المغرب العربي، قسم الدراسات البيئية، كلية العلوم، جامعة تونس، تونس. ص33

⁹ - عبدالله، نوف (2021)، دور المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة دمشق، سوريا. ص69.

مصالح الفئات المهمشة أو المتأثرة بالقضايا البيئية، وتساعد في التأثير على السياسات البيئية من خلال الأنشطة التوعوية والضغط السياسي.

المجتمعات المحلية والمواطنون: يُعتبر المواطنون والمجتمعات المحلية من الأطراف الرئيسية في التشاركية البيئية، حيث أنهم الأكثر تأثراً وتأثراً بالقرارات البيئية. إن إشراكهم في هذه العمليات يُساهم في تعزيز الوعي البيئي لديهم، ويجعلهم أكثر استعداداً للالتزام بالقرارات والسياسات البيئية المتخذة.¹⁰

الفرع الرابع: أهداف التشاركية في صناعة القرار البيئي

تسعى التشاركية في صناعة القرار البيئي إلى تحقيق العديد من الأهداف الحيوية التي تساهم في تعزيز فاعلية السياسات البيئية وضمان استدامتها. ومن أبرز هذه الأهداف:

تحقيق العدالة البيئية: تهدف التشاركية إلى ضمان توزيع عادل للموارد البيئية والحد من التأثيرات السلبية على الفئات الضعيفة في المجتمع. من خلال إشراك جميع الأطراف في اتخاذ القرارات البيئية، يتم تعزيز مبدأ العدالة في توزيع المنافع والأعباء البيئية.

زيادة الشفافية والمساءلة: من خلال إشراك الأطراف المختلفة في اتخاذ القرارات، يتم تعزيز الشفافية في العمليات البيئية، مما يساهم في تقليل الفساد ويزيد من المساءلة تجاه المجتمع. يساهم هذا في تحسين الثقة بين المواطنين والحكومة والمجتمع المدني.

تحسين جودة القرارات البيئية: التشاركية تساعد في تحسين جودة القرارات البيئية، حيث يُتاح لجميع الأطراف فرصة المشاركة في صنع القرار. هذه العملية تُساهم في تحسين الفهم المشترك للمشكلات البيئية، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل وأكثر توازناً.

تحقيق التنمية المستدامة: من خلال التشاركية، يتم ضمان أن السياسات البيئية تأخذ في الاعتبار جوانب الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

¹⁰ - الجندى، ندى (2018)، أثر السياسات البيئية التشاركية على حماية التنوع البيولوجي، المؤتمر الدولي لحماية البيئة، جامعة الجزائر، الجزائر.

تعزيز الوعي البيئي: يُساهم إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات البيئية في تعزيز الوعي البيئي. هذا يُساهم في تغيير السلوكيات البيئية وتعزيز الممارسات المستدامة على المستوى الفردي والجماعي.

كلُّ هذه الأهداف تجعل من المشاركة أداةً في تحسين صنع القرار البيئي استدامة البيئة للأجيال القادمة.¹¹

المطلب الثاني: أهمية المشاركة في صناعة القرار البيئي

تُعَدُّ المشاركة في صناعة القرار البيئي من الركائز الأساسية التي تساهم في تعزيز فعالية السياسات البيئية، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر توافقاً مع حاجات المجتمعات المحلية واحتياجات البيئة نفسها. فبدون مشاركة فعالة من جميع الأطراف المعنية، قد تصبح السياسات البيئية غير قابلة للتنفيذ أو حتى لا تعكس واقع التحديات البيئية التي تواجهها المجتمعات. تُساهم المشاركة في تعزيز الشفافية، والمساءلة، والاستدامة البيئية من خلال إشراك مختلف الفئات في اتخاذ القرارات التي تؤثر على بيئتهم. تتنوع أهمية المشاركة في صناعة القرار البيئي لتشمل أبعاداً متعددة اجتماعية، اقتصادية، بيئية، وسياسية، مما يجعلها حجر الزاوية في تحقيق تنمية مستدامة وحماية فعالة للبيئة.¹²

الفرع الأول: تعزيز الديمقراطية والمشاركة المجتمعية

تُعتبر الديمقراطية والمشاركة المجتمعية من المبادئ الأساسية التي تُساهم في تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تعزيز قدرة المجتمع على التفاعل مع قضايا البيئة بشكلٍ فعالٍ. تشكّل المشاركة في صناعة القرار البيئي أحد الأبعاد المهمة لتعزيز الديمقراطية، حيث تسمح للمواطنين والمجتمعات المحلية بالمشاركة المباشرة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة. يعدُّ إشراك الناس في هذه العملية خطوةً ضروريةً لضمان توافق القرارات البيئية مع احتياجات وتطلعات المجتمعات التي تتأثر مباشرةً بهذه القرارات. عندما يُشارك الأفراد

¹¹-عباس، عماد (2020)، السياسات البيئية التشاركية في معالجة قضايا التلوث، مؤتمر الاستدامة البيئية، جامعة تونس.

¹²- الزهراء، نادية (2020)، المشاركة البيئية في دول المنطقة العربية: التحديات والفرص، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة

في صنع القرار البيئي، يشعرون بوجود تأثير حقيقي على ما يحدث في بيئتهم، مما يعزز من الوعي البيئي لديهم، ويرسخ لديهم شعوراً أكبر بالمسؤولية تجاه البيئة.¹³

من خلال إشراك المواطنين في العملية التشريعية، والقرارات التنفيذية الخاصة بالقضايا البيئية، يتم تعزيز قدرة المجتمعات على التأثير في السياسات التي تحدّد المصير البيئي. كما أنّ هذا يعزّز من ثقافة الشفافية والمساءلة بين الحكومات والمجتمع. فعندما يعلم الناس أنّ لهم دوراً في اتخاذ القرارات، يصبحون أكثر استعداداً لدعم السياسات البيئية، والتفاعل مع المبادرات البيئية المختلفة. التشاركية لا تقتصر فقط على استشارة المواطنين، بل تتيح لهم أن يكونوا جزءاً من عملية اتخاذ القرار الفعلي، مما يساعد في تحقيق قرارات أكثر توافقاً مع متطلبات التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: تحقيق حلول بيئية مستدامة

تحقيق الحلول البيئية المستدامة يعدّ أحد الأهداف الرئيسة للتشاركية في صنع القرار البيئي، حيث توفر عملية التشاركية منصةً لتبادل المعرفة والخبرات بين مختلف الأطراف المعنية، مما يؤدي إلى تطوير حلول بيئية أكثر فاعليّة واستدامة. عندما تشارك المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والحكومات في اتخاذ القرارات البيئية، فإنهم يقدمون حلولاً تعكس التنوع البيئي والاجتماعي الذي يعكس الواقع المحلي، مما يساعد في إيجاد حلول مبتكرة وقابلة للتطبيق على أرض الواقع.¹⁴

إنّ التشاركية تسهم في تبني حلول بيئية تأخذ بعين الاعتبار السياقات المحلية والاحتياجات الخاصة بكلّ مجتمع، مما يسهم في تحقيق التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، المجتمعات المحلية التي تعتمد على موارد معينة مثل المياه أو الغابات في حياتها اليومية تكون أكثر دراية بأهمية الحفاظ عليها. التشاركية تمنح هذه المجتمعات القدرة على الدفاع عن مصالحها والمشاركة في اتخاذ قرارات تضمن استدامة هذه الموارد على المدى الطويل.¹⁵

¹³- عيسى، فاطمة (2018)، دور المجتمع المدني في صناعة القرار البيئي في مصر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر. ص78

- ¹⁴الجل، سامي (2021)، "دور التشاركية في صناعة القرار البيئي: دراسة مقارنة بين البلدان النامية والمتقدمة"، مجلة البيئة والتنمية المستدامة، القاهرة، المجلد 35، العدد 3، ص177.

¹⁵- عوض، محمود (2020)، "المشاركة المجتمعية في صنع القرار البيئي: تحديات وآفاق"، مجلة العلوم السياسية والبيئية، بيروت، المجلد 12، العدد

إضافةً إلى ذلك، تُسهم التشاركية في الحدّ من المخاطر البيئية المستقبلية من خلال تحفيز المجتمعات على تبني أساليب وتقنيات مبتكرة تكون أكثر توافقاً مع البيئة. الحلول المستدامة لا تقتصر فقط على التخفيف من الأضرار البيئية، بل تشمل أيضاً تعزيز ممارسات التنمية المستدامة التي تُسهم في بناء بيئة صحية وآمنة للأجيال القادمة.

الفرع الثالث: بناء الثقة بين الأطراف المعنية

يُعتبر بناء الثقة بين الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرار البيئي أمراً بالغ الأهمية لنجاح التشاركية. الثقة هي أساس التعاون بين مختلف الفئات المعنية مثل الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمواطنين. بدون الثقة، يصعب الوصول إلى توافقٍ حول القرارات البيئية التي تلبّي احتياجات جميع الأطراف وتحقيق التوازن بين المصالح البيئية والاقتصادية.¹⁶

تعدّ الثقة عنصراً جوهرياً لتحفيز المشاركة الفعّالة والتفاعل البناء بين الأطراف المعنية. عندما يشعر المواطنون أنّ لديهم صوتاً مسموعاً وأنّ قراراتهم تُؤخذ بعين الاعتبار، فإنهم يكونون أكثر استعداداً للمشاركة الفعّالة في معالجة القضايا البيئية. من جهةٍ أخرى، تكون الحكومات والقطاع الخاص أكثر استعداداً للعمل مع المجتمع المدني إذا كانت هناك ثقة متبادلة. يمكن بناء هذه الثقة من خلال توفير آليات شفافة للمراجعة والمساءلة، حيث يكون كل طرف مسؤولاً عن اتخاذ القرارات وتنفيذها بصدق.¹⁷

علاوةً على ذلك، تساعد الشفافية في نشر المعلومات البيئية بشكلٍ دقيقٍ وواضح، مما يعزّز من ثقة الأطراف المعنية في عملية صنع القرار. من خلال هذه الشفافية، يمكن للقرارات البيئية أن تكون أكثر عدلاً، مما يزيد من التزام الجميع بتنفيذها والحفاظ عليها.

الفرع الرابع: تحقيق التوازن بين المصالح البيئية والاقتصادية

تحقيق التوازن بين المصالح البيئية والاقتصادية يعدّ من التحديات الكبرى في التشاركية البيئية، حيث إنّ التنمية الاقتصادية في بعض الأحيان قد تتعارض مع أهداف الحفاظ على البيئة. ولكن من خلال التشاركية،

¹⁶ مرجع نفسه، ص 102.

¹⁷ - الزهراء، نادية، مرجع سابق، 89.

يمكن إيجاد حلولٍ تضمنُ أن تكونَ المصالحُ البيئيةُ والاقتصاديةُ متوازنةً بشكلٍ يسمحُ بتحقيقِ التنميةِ المستدامةِ.

إنَّ تفعيلَ التشاركيةِ في اتخاذِ القراراتِ البيئيةِ يعني إشراكَ مختلفِ الأطرافِ ذاتِ المصلحةِ في التنميةِ الاقتصاديةِ، مثلَ الشركاتِ والقطاعِ الصناعي، إلى جانبِ الجهاتِ البيئيةِ والمجتمعيةِ. من خلالِ هذا التنسيقِ بين جميعِ الأطرافِ، يتمُّ الوصولُ إلى حلولٍ عمليةٍ تدمجُ بين الجوانبِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والبيئيةِ. على سبيلِ المثال، الاستثمارُ في تقنياتِ الطاقةِ المتجددةِ يعدُّ حلاً بيئياً مستداماً، وفي الوقتِ نفسه يمكنُ أن يخلقَ فرصاً اقتصاديةً من خلالِ خلقِ فرصِ عملٍ جديدةٍ وتقليلِ التكاليفِ الاقتصاديةِ الناتجةِ عن الأضرارِ البيئيةِ.

من خلالِ هذه العمليةِ التشاركيةِ، يمكنُ تحديدُ السياساتِ التي تحافظُ على البيئةِ وتُعزِّزُ في الوقتِ نفسه النشاطاتِ الاقتصاديةِ. هذه السياساتُ تشملُ وضعَ قوانينٍ تحفِّزُ الاستثمارَ في مشاريعٍ صديقةٍ للبيئةِ، مثلَ المشاريعِ التي تعتمدُ على الطاقةِ النظيفةِ، أو التقنياتِ التي تساعدُ في ترشيدِ استخدامِ المواردِ الطبيعيةِ. التشاركيةُ تُسهمُ في ضمانِ أن تبقى هذه المشاريعُ متوازنةً من الناحيةِ البيئيةِ والاقتصاديةِ، مما يحققُ فوائدَ طويلةَ الأجل.¹⁸

المبحث الثاني: أساليب التشاركية والتحديات التي تواجهها

يُعدُّ المبحثُ الثاني من هذا المقالِ محوراً رئيسياً لفهمِ الأساليبِ المختلفةِ التي يمكنُ من خلالها تعزيزُ التشاركيةِ في صناعةِ القرارِ البيئي، بالإضافةِ إلى تسليطِ الضوءِ على التحدياتِ التي قد تعترضُ هذه العمليةِ. إذا كانت التشاركيةُ تمثلُ أداةً فعالةً لتحسينِ جودةِ القراراتِ البيئيةِ وضمانِ تحقيقِ أهدافِ الاستدامةِ، فإنَّ تطبيقها في الواقعِ يواجهُ العديدَ من الصعوباتِ التي تتطلبُ تضامناً للجهودِ بين جميعِ الأطرافِ المعنية.¹⁹ في المطلبِ الأول، سيتمُّ التركيزُ على أساليبِ التشاركيةِ في صناعةِ القرارِ البيئي، حيثُ سنتناولُ مختلفَ الطرقِ التي يمكنُ من خلالها إشراكُ أصحابِ المصلحةِ في عمليةِ اتخاذِ القرارِ. سنستعرضُ أدواتَ مثلَ

¹⁸ الجندي، محمود (2015)، أدوات وآليات التشاركية في الحفاظ على البيئة، دار المعرفة للنشر، الإمارات. ص 56

¹⁹ الجمل، سامي (2020)، التوجهات الحديثة في السياسات البيئية، دار النهضة العربية، مصر. ص 96

الاستشارات العامة، المنتديات البيئية، والمشاورات المجتمعية، والتي تتيح الفرصة لجميع الأطراف، من مواطنين ومنظمات وأصحاب مصالح، للتعبير عن آرائهم والمساهمة في صياغة السياسات البيئية. أما في المطلب الثاني، فسنتناول التحديات التي تواجه التشاركية في صناعة القرار البيئي. في هذا السياق، سيتم مناقشة أبرز المعوقات التي قد تحول دون تطبيق التشاركية بفعالية، مثل التباين في المصالح بين الأطراف المعنية، نقص الوعي البيئي لدى بعض الفئات، ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة، بالإضافة إلى تأثير المصالح الاقتصادية الكبرى على صنع القرار البيئي.²⁰

المطلب الأول: أساليب التشاركية في اتخاذ القرار البيئي

تُعتبر التشاركية في صناعة القرار البيئي أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق الاستدامة البيئية وضمان فعالية السياسات البيئية. حيث أن القرارات البيئية لا تقتصر فقط على الجهات الحكومية أو الخبراء البيئيين، بل يجب أن تشمل جميع الأطراف المعنية مثل المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والجامعات والمؤسسات الأكاديمية. هذه التشاركية تساهم في تحقيق حلول بيئية أكثر شمولاً وواقعية، نظراً لتنوع وجهات النظر والاهتمامات. فمن خلال إشراك جميع هذه الأطراف، يمكن تعزيز الشفافية وتحقيق المساءلة، وإيجاد حلول مستدامة تلبي حاجات البيئة والمجتمعات في نفس الوقت. في هذا المطلب، سنستعرض أهمية التشاركية في اتخاذ القرارات البيئية من خلال أربعة أبعاد رئيسية: الشفافية والمساءلة، تحسين فعالية السياسات البيئية، تعزيز الاستدامة البيئية، وتقوية الروابط بين المجتمعات المحلية والحكومات.²¹

الفرع الأول: تعزيز الشفافية والمساءلة في القرارات البيئية

تُعتبر الشفافية والمساءلة من أهم المبادئ التي تعززها التشاركية في اتخاذ القرارات البيئية. عندما يتم إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية في عملية اتخاذ القرار، يصبح من الممكن متابعة سير القرارات والتأكد من تطبيقها بشكل يتسم بالعدالة والشفافية. كما تساهم التشاركية في تحسين المساءلة من خلال توفير

²⁰- الشامي، محمد (2017)، الاستدامة البيئية والاقتصاد، دار الثقافة للنشر، تونس. ص 123

²¹- الشامي، محمد، مرجع سابق، ص 208

مَصَّاتٍ تُمَكِّنُ النَّاسَ مِنَ التَّعْبِيرِ عَنْ آرَائِهِمْ، مِمَّا يُقَلِّلُ مِنْ فُرْصِ التَّلَاعُبِ أَوْ اتِّخَاذِ قَرَارَاتٍ غَيْرِ مَدْرُوسَةٍ. يُمَكِّنُ لِلْمُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ، عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ، أَنْ تَقُومَ بِمُتَابَعَةِ تَطْبِيقِ القَرَارَاتِ البيئية التي تُؤثِّرُ عَلَيْهَا مُبَاشَرَةً، مِثْلَ قَوَانِينِ حِمَايَةِ البيئية أَوْ مَشَارِيعِ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ.

إِنَّ التَّشَارِكِيَّةَ تُمَكِّنُ أَيْضًا لِالأَطْرَافِ المُخْتَلِفَةِ، بِمَا فِيهَا مِنَ المُؤَسَّسَاتِ الحُكُومِيَّةِ، أَنْ تَكُونَ أَكْثَرَ انْفِتَاحًا تَجَاهَ الشَّعْبِ، مِمَّا يُعَزِّزُ مِنْ مُصْدَاقِيَّةِ القَرَارَاتِ البيئية. بِالإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ، تَسَاهِمُ التَّشَارِكِيَّةُ فِي قَدَمِ آراءٍ مُعَدَّدةٍ تَسَاهِمُ فِي تَوْجِيهِ السِّيَاسَاتِ البيئية نَحْوَ القَضَايَا الحَقِيقِيَّةِ الَّتِي تَهْمُ المَوَاطِنِينَ. مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الآلِيَّاتِ، يُمَكِّنُ تَصْحِيحُ المَسَارَاتِ الخَاطِئَةِ فِي السِّيَاسَاتِ وَتَجَنُّبُ القَرَارَاتِ غَيْرِ المَدْرُوسَةِ الَّتِي قَدْ تَوَدَّى إِلَى تَدَهُورِ البيئية. كَمَا أَنَّ التَّفَاعُلَ مَعَ المُجْتَمَعَاتِ المَحَلِّيَّةِ يَجْعَلُ الحُكُومَاتِ أَكْثَرَ انْتِزَامًا بِمَسْئُولِيَّاتِهَا تَجَاهَ المَوَاطِنِينَ، مِمَّا يُعَزِّزُ الثِّقَّةَ بَيْنَ الأَطْرَافِ المُخْتَلِفَةِ.

مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى، تَسَاهِمُ الشَّفَافِيَّةُ فِي ضَمَانِ تَوْزِيعِ عَادِلٍ لِلْمَوَارِدِ وَالْمَنَافِعِ البيئية. عِنْدَمَا يَعْلَمُ المَوَاطِنُونَ أَنَّهُمْ لَدَيْهِمْ دَوْرٌ فِي اتِّخَاذِ القَرَارَاتِ، فَإِنَّهُمْ يَكُونُونَ أَكْثَرَ اسْتِعْدَادًا لِلِانْتِزَامِ بِالقَرَارَاتِ البيئية، مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى نَتَاجٍ أَفْضَلَ فِي حِفَاظِ البيئية. بِالتَّالِي، فَإِنَّ التَّشَارِكِيَّةَ فِي صِنَاعَةِ القَرَارِ البيئي تُعَزِّزُ مِنَ الثِّقَّةِ بَيْنَ الحُكُومَاتِ وَالمُجْتَمَعَاتِ، وَتُسَاعِدُ فِي بِنَاءِ نِظَامٍ بيئيٍّ مُسْتَدَامٍ.²²

الفرع الثاني: تحسين فعالية السياسات البيئية من خلال التنوع في الآراء

إِنَّ تَنَوُّعَ الآرَاءِ وَالْمَعَارِفِ الَّتِي تَتِمُّ جَمْعُهَا مِنْ جَمِيعِ الأَطْرَافِ المُشَارِكَةِ فِي اتِّخَاذِ القَرَارَاتِ البيئية يُسَاهِمُ فِي تَحْسِينِ فَعَالِيَّةِ السِّيَاسَاتِ البيئية. فَعِنْدَمَا يُسْمَحُ لِلْمَوَاطِنِينَ، وَالْقِطَاعِ الخَاصِّ، وَالْمُنْتَظَمَاتِ غَيْرِ الحُكُومِيَّةِ، وَالبَاحِثِينَ وَالمُخْتَصِّصِينَ، بِالمُشَارَكَةِ فِي صِنَاعَةِ القَرَارِ البيئي، يُمَكِّنُ جَمْعَ مَجْمُوعَةٍ وَاسِعَةٍ مِنَ المَعْلُومَاتِ والأفكارِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ غَائِبَةً عَنْ صَانِعِي القَرَارِ التَّقْلِيدِيِّينَ. هَذَا التَّنَوُّعُ يُمَكِّنُ أَنْ يُسَاهِمَ فِي تَطْوِيرِ حُلُولٍ بيئية أَكْثَرَ تَوَافُقًا مَعَ الوَاقِعِ المَحَلِّيِّ والدُّوَلِيِّ.

إِنَّ المُشَارَكَةَ الفَعَالَةَ تَتِيحُ أَيْضًا اكْتِشَافَ تَقْنِيَّاتٍ وَحُلُولٍ مُبْتَكِرَةٍ قَدْ لَا تَكُونُ مَعْرُوفَةً عَلَى نِطاقٍ وَاسِعٍ، وَلَكِنَّهَا تَكُونُ قَابِلَةً لِلتَّطْبِيقِ فِي سِيَاقَاتٍ مَعْيَنَةٍ. عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ، قَدْ تَوَثَّرَ المُجْتَمَعَاتُ المَحَلِّيَّةُ أَفْكَارًا

²²علي، فاطمة (2021)، القطاع الخاص والمجتمع المدني في حماية البيئة، مؤتمر التحديات البيئية، جامعة الدمام، المملكة العربية السعودية، ص205.

عَمَلِيَّةٌ تَتَعَلَّقُ بِحُلُولِ بَيْئِيَّةٍ تَتَّسِمُ بِالتَّنَاسُبِ مَعَ الْمَوَارِدِ الْمَتَّاحَةِ فِي مَنَاطِقِهِمْ. هَذَا التَّنَوُّعُ فِي الْأَرَاءِ يُعَزِّزُ قُدْرَةَ السِّيَاسَاتِ الْبَيْئِيَّةِ عَلَى التَّكْيُفِ مَعَ التَّحْدِيَّاتِ الْمَتَزَايِدَةِ، مِثْلَ تَغْيِيرِ الْمَنَاحِ أَوْ التَّلَوُّثِ فِي الْهَوَاءِ وَالْمِيَاهِ، مِنْ خِلَالِ النَّظَرِ فِي الْعَدِيدِ مِنَ الْحُلُولِ الْمُمْكِنَةِ.²³

الفرع الثالث: استخدام التكنولوجيا الحديثة في التشاركية

يُعْتَبَرُ اسْتِخْدَامُ التَّقْنِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ وَالْأَدَوَاتِ التَّقْنِيَّةِ أَحَدَ الْعَوَامِلِ الرَّئِيسِيَّةِ الَّتِي تُسَاهِمُ فِي تَحْسِينِ التَّشَارِكِيَّةِ فِي صِنَاعَةِ الْقَرَارِ الْبَيْئِيِّ. تُمَكِّنُ التَّقْنِيَّاتُ الْحَدِيثَةُ، مِثْلَ التَّطْبِيقَاتِ الْبَيْئِيَّةِ وَالْمَنْصَّاتِ الْإِلِكْتَرُونِيَّةِ، مِنْ تَحْسِينِ التَّوَاصُلِ بَيْنَ الْأَطْرَافِ الْمُعْنِيَّةِ وَتَسْهِيلِ التَّنَاقُلِ وَتَبَادُلِ الْمَعْلُومَاتِ بَيْنَهَا. إِنَّ التَّقْنِيَّاتِ تُمَكِّنُ مِنْ فَهْمِ التَّحْدِيَّاتِ الْبَيْئِيَّةِ وَالْحُلُولِ الَّتِي تَقْبَلُ بِحَاجَاتِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالْدَوْلِيَّةِ. تُسَاهِمُ هَذِهِ التَّقْنِيَّاتُ أَيْضًا فِي جَمْعِ الْبَيِّنَاتِ الْمِيدَانِيَّةِ وَتَحْلِيلِهَا بِشَكْلٍ دَقِيقٍ، مِمَّا يَسَاعِدُ فِي تَحْسِينِ جُودَةِ الْقَرَارَاتِ. فِي هَذَا السِّيَاقِ، تُمَكِّنُ التَّقْنِيَّاتُ مِنْ إِدَارَةِ وَرَقَابَةِ الْمَشَارِيعِ الْبَيْئِيَّةِ، وَتُحَسِّنُ آيَاتِ التَّنْسِيقِ بَيْنَ الْأَطْرَافِ الْمُتَعَدِّدَةِ.²⁴

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التشاركية في صناعة القرار البيئي

تُؤَاجِهُ التَّشَارِكِيَّةُ فِي صِنَاعَةِ الْقَرَارِ الْبَيْئِيِّ عِدَّةَ تَحْدِيَّاتٍ تَجْعَلُ مِنَ الصَّعْبِ تَحْقِيقُ النَّتَاجِ الْمُتَوَقَّعَةِ. تَشْمَلُ هَذِهِ التَّحْدِيَّاتِ تَعْيِيبَ التَّنْسِيقِ بَيْنَ الْأَطْرَافِ الْمُعْنِيَّةِ، وَنُقْصَانَ الْوَعْيِ الْبَيْئِيِّ لَدَى بَعْضِ الْأَطْرَافِ، وَتَأْثِيرَ الْمَصَالِحِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ عَلَى الْقَرَارَاتِ، وَتَمَثِيلَ غَيْرِ مُوَازِنٍ لِفَتَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ فِي صِنَاعَةِ الْقَرَارِ.

الفرع الأول: غياب التنسيق بين الأطراف المعنية

يُعْتَبَرُ غِيَابُ التَّنْسِيقِ بَيْنَ الْأَطْرَافِ الْمُعْنِيَّةِ أَحَدَ التَّحْدِيَّاتِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي تُؤَاجِهُ التَّشَارِكِيَّةُ فِي صِنَاعَةِ الْقَرَارِ الْبَيْئِيِّ. فَالتَّنْسِيقُ الْفَعَالُ بَيْنَ الْجِهَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ الْمُشَارِكَةِ فِي عَمَلِيَّةِ اتِّخَاذِ الْقَرَارَاتِ الْبَيْئِيَّةِ²⁵ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُسَاهِمَ فِي تَحْقِيقِ نَتَاجٍ أَكْثَرَ دَقَّةً وَفَاعِلِيَّةً. فِي الْمُقَابِلِ، عِنْدَمَا يَكُونُ التَّنْسِيقُ غَائِبًا أَوْ غَيْرَ فَعَالٍ، تَظْهَرُ الْعَدِيدُ مِنَ الْمَشَاكِلِ الَّتِي قَدْ تُعَبِّقُ تَنْفِذَ السِّيَاسَاتِ الْبَيْئِيَّةِ بِشَكْلٍ فَعَالٍ.

²³ مرجع نفسه، ص 208

²⁴ الخطيب، أحمد (2019)، التشاركية المجتمعية وأثرها على البيئة، المؤتمر الدولي لحماية البيئة، جامعة بيروت، ص 99.

- ²⁵ الخطيب، أحمد، مرجع سابق، ص 101.

أولاً، يُؤدّي غياب التنسيق إلى ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. على سبيل المثال، قد تطرح الجهات الحكومية خططاً بيئية دون أن يتم التواصل مع المنظمات غير الحكومية أو الخبراء المحليين الذين قد يمتلكون معرفةً دقيقةً حول الوضع البيئي المحلي. كما أن قطاع الأعمال قد يركز على مصالحه الاقتصادية دون مراعاة الآثار البيئية طويلة المدى، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات تضر بالبيئة.

ثانياً، يساهم غياب التنسيق أيضاً في فشل التنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية. رغم وجود العديد من المنظمات الدولية التي تعمل على تعزيز حماية البيئة، إلا أن التنسيق بين هذه المنظمات والمنظمات المحلية يظل ضعيفاً في بعض الأحيان. لا يتم التنسيق بين السياسات الدولية والتوجهات المحلية بالشكل المطلوب، مما يؤدي إلى تنفيذ مشاريع بيئية غير مناسبة للظروف المحلية.

ثالثاً، يؤدي غياب التنسيق إلى تعارض في الأهداف والسياسات بين الأطراف المعنية. في حالات عدّة، نجد أن المؤسسات الحكومية تسعى لتحقيق نمو اقتصادي سريع، بينما تركز المنظمات البيئية على حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. هذا اختلاف في الأهداف يؤدي إلى اختلاف في الاستراتيجيات والقرارات التي قد تتخذ. إذا لم يتم التنسيق بين هذه الأطراف بشكل جيد، فإن القرارات البيئية قد تكون غير متوازنة ولا تأخذ بعين الاعتبار جميع المعطيات.²⁶

رابعاً، يترتب على غياب التنسيق أيضاً تأخر في اتخاذ القرارات البيئية. إذ أن غياب التنسيق بين الجهات المعنية يؤدي إلى تعطيل عملية اتخاذ القرار وتقديم الحلول البيئية المناسبة في الوقت المناسب. في حالات عدّة، تكون الإجراءات البيروقراطية والمعوقات الإدارية ناتجة عن ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة، مما يؤدي إلى تأخير اتخاذ القرار.

- 26 زهران، علي (2021)، "التشاركية في صنع القرار البيئي: دور القطاع الخاص والمجتمع المدني"، مجلة البيئة العربية، دبي، المجلد 27، العدد 4، ص200.

خَتَامًا، إِنَّ تَحْسِينَ التَّنْسِيقِ بَيْنَ الْأَطْرَافِ الْمُعْنِيَةِ يُعَدُّ مِنْ أَوْلَوِيَّاتِ تَعْزِيزِ التَّشَارُكِيَّةِ فِي صِنَاعَةِ الْقَرَارِ الْبَيْئِيِّ. فَالتَّنْسِيقُ الْجَيِّدُ يَضْمَنُ مُشَارَكَةً فَعَالَةً لِلْعَدِيدِ مِنَ الْأَطْرَافِ وَيُسَاهِمُ فِي تَعْزِيزِ شُمُولِيَّةِ الْقَرَارَاتِ الْبَيْئِيَّةِ وَتَحْقِيقِ التَّوَازُنِ بَيْنَ مُخْتَلِفِ الْمَصَالِحِ.

الفرع الثاني: نقص الوعي البيئي لدى بعض الأطراف

يُعْتَبَرُ نُقْصُ الْوَعْيِ الْبَيْئِيِّ لَدَى بَعْضِ الْأَطْرَافِ مِنْ أَهَمِّ التَّحْدِيَّاتِ الَّتِي تُوَاجِهُ التَّشَارُكِيَّةَ فِي صِنَاعَةِ الْقَرَارِ الْبَيْئِيِّ، حَيْثُ يُؤَثِّرُ بِشَكْلٍ مُبَاشِرٍ فِي قُدْرَةِ الْأَطْرَافِ الْمُعْنِيَةِ عَلَى فَهْمِ الْقَضَايَا الْبَيْئِيَّةِ وَأَهْمِيَّةِ حِمَايَةِ الْبَيْئَةِ. نُقْصُ الْوَعْيِ الْبَيْئِيِّ يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ احْتِرَاثِ بَعْضِ الْفَنَاتِ بِأَهْمِيَّةِ الْقَضَايَا الْبَيْئِيَّةِ، مِمَّا يُؤَثِّرُ سَلْبًا عَلَى فَعَالِيَّةِ السِّيَاسَاتِ الْبَيْئِيَّةِ الَّتِي تُتَّخَذُ.²⁷

أَوَّلًا، يَعْكِسُ نُقْصُ الْوَعْيِ الْبَيْئِيِّ جَهْلَ بَعْضِ الْأَطْرَافِ بِتَأْثِيرِ الْأَنْشِطَةِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَى الْبَيْئَةِ. فَعَلَى الرَّغْمِ مِنَ التَّقَدُّمِ الْكَبِيرِ الَّذِي أَحْرَزَتْهُ عِدَّةُ دُولٍ فِي نَشْرِ الْوَعْيِ الْبَيْئِيِّ، إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ عِدَّةَ فَنَاتٍ تَقْتَضِرُ إِلَى فَهْمٍ عَمِيقٍ لِلْمُشْكِلَاتِ الْبَيْئِيَّةِ مِثْلَ تَغْيِيرِ الْمَنَاحِ، وَالتَّلَوُّثِ، وَفَقْدَانِ التَّنَوُّعِ الْبَيُولُوجِيِّ. وَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى مُقَاوَمَةِ بَعْضِ الْأَطْرَافِ لِإِجْرَاءَاتِ حِمَايَةِ الْبَيْئَةِ بِحُجَّةٍ أَنَّهَا قَدْ تَوَثَّرَ سَلْبًا عَلَى أَعْمَالِهِمْ أَوْ دَخْلِهِمْ، مِمَّا يَجْعَلُ التَّشَارُكِيَّةَ فِي اتِّخَاذِ الْقَرَارِ الْبَيْئِيِّ أَمْرًا صَعْبًا.²⁸

ثَانِيًا، يُوَاجِهُ الْمُواطِنُونَ الْعَادِيُّونَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ نُقْصًا فِي الْمَعْلُومَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْبَيْئَةِ. فِي الْكَثِيرِ مِنَ الْمُجْتَمَعَاتِ، لَا يَتَوَقَّرُ التَّعْلِيمُ الْبَيْئِيُّ بِشَكْلٍ كَافٍ سَوَاءً فِي الْمَدَارِسِ أَوْ فِي وَسَائِلِ الْإِغْلَامِ. هَذَا النُّقْصُ فِي التَّعْلِيمِ الْبَيْئِيِّ يَعْنِي أَنَّ غَالِيَّةَ الْأَفْرَادِ لَا يَمْتَلِكُونَ مَعْرِفَةً كَافِيَةً حَوْلَ سُلُوكِيَّاتِهِمُ الْيَوْمِيَّةِ وَتَأْثِيرِهَا عَلَى الْبَيْئَةِ، مِثْلَ اسْتِحْدَامِ الطَّاقَةِ أَوْ إِدَارَةِ النِّفَايَاتِ. وَبِالتَّالِي، يَتَسَبَّبُ ذَلِكَ فِي تَقْلِيلِ مُشَارَكَتِهِمْ فِي اتِّخَاذِ الْقَرَارَاتِ الْبَيْئِيَّةِ.

ثَالِثًا، لَا تَقْتَضِرُ مَشْكِلَةُ نُقْصِ الْوَعْيِ الْبَيْئِيِّ عَلَى الْأَفْرَادِ فَقَطْ، بَلْ تَشْمَلُ أَيْضًا بَعْضَ الْمُنُظَّمَاتِ الْحُكُومِيَّةِ وَالشَّرَكَاتِ الْخَاصَّةِ. فَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ، قَدْ تَكُونُ بَعْضُ الْإِدَارَاتِ الْحُكُومِيَّةِ غَيْرَ مُدَرَّبَةٍ بِشَكْلٍ كَافٍ عَلَى

²⁷ -حسن، عبد الله (2020)، "الشراكة بين القطاع العام والخاص في الحفاظ على البيئة"، مجلة التنمية المستدامة، الكويت، المجلد 16، العدد 2،

ص129.

²⁸ -وزارة البيئة المصرية (2020)، التشاورية البيئية وأثرها على صناعة القرار، الموقع الرسمي لوزارة البيئة المصرية، <https://www.eaaa.gov.eg>.

كَيْفِيَّةِ التَّعَامُلِ مَعَ الْقَضَايَا الْبَيْئِيَّةِ، وَبِالتَّالِي قَدْ يُوَاجَهُونَ صُعُوبَةً فِي وَضْعِ سِيَاسَاتٍ بَيْئِيَّةٍ فَعَّالَةٍ أَوْ فَهْمِ آلياتِ التَّنْفِيزِ. نَفْسُ الشَّيْءِ يَنْطَبِقُ عَلَى الشَّرَكَاتِ الْخَاصَّةِ الَّتِي تَرَكِّزُ عَلَى تَحْقِيقِ أَرْبَاحِهَا دُونَ أَنْ تَرَاعِيَ بِشَكْلِ كَافٍ آثَارَهَا الْبَيْئِيَّةَ.

رَافِعًا، يَتَرَتَّبُ عَلَى نُقْصِ الْوَعْيِ الْبَيْئِيِّ قِلَّةُ الضَّغْطِ الشَّعْبِيِّ عَلَى الْحُكُومَاتِ وَالشَّرَكَاتِ لِتَحْمِلِ الْمَسْئُولِيَّةِ الْبَيْئِيَّةِ. إِذْ عِنْدَمَا يَكُونُ الْمُجْتَمَعُ غَيْرَ مُدْرِكٍ لِحَظَرِ الْأَوْضَاعِ الْبَيْئِيَّةِ الْحَالِيَّةِ، فَإِنَّ الضَّغْطَ الشَّعْبِيَّ عَلَى صَانِعِي الْقَرَارِ يُصْبِحُ ضَعِيفًا. وَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى عَدَمِ إِجْرَاءِ تَغْيِيرَاتٍ حَقِيقَتِيَّةٍ فِي السِّيَاسَاتِ الْبَيْئِيَّةِ. خَتَامًا، إِنَّ تَعْزِيزَ الْوَعْيِ الْبَيْئِيِّ وَنَشْرَهُ فِي جَمِيعِ الْفَنَاتِ يُعْتَبَرُ أَمْرًا حَيَوِيًّا لِدَعْمِ التَّشَارِكِيَّةِ فِي صِنَاعَةِ الْقَرَارِ الْبَيْئِيِّ وَتَحْقِيقِ نَتَائِجٍ فَعَّالَةٍ فِي الْحِمَايَةِ مِنْ قَضَايَا الْبَيْئَةِ.

الفرع الثالث: تأثير المصالح الاقتصادية على القرارات

تُعْتَبَرُ الْمَصَالِحُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ مِنَ الْعَوَامِلِ الْمُؤَثِّرَةِ بِشَكْلِ كَبِيرٍ فِي صُنْعِ الْقَرَارِ الْبَيْئِيِّ، وَتُسَاهِمُ فِي تَحْدِيدِ آلياتِ تَطْبِيقِ السِّيَاسَاتِ الْبَيْئِيَّةِ مِنْ خِلَالِ تَأْثِيرِهَا الْمُبَاشِرِ وَغَيْرِ الْمُبَاشِرِ عَلَى التَّوْجِهَاتِ الْبَيْئِيَّةِ الْمُتَبَعَةِ مِنْ قَبْلِ الْأَطْرَافِ الْمَعْنِيَةِ. فَالْمَصَالِحُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ فِي الْكَثِيرِ مِنَ الْأَحْيَانِ قَدْ تَتَعَارَضُ مَعَ الْاِعْتِبَارَاتِ الْبَيْئِيَّةِ، مَا يَجْعَلُ التَّشَارِكِيَّةَ فِي اتِّخَاذِ الْقَرَارَاتِ الْبَيْئِيَّةِ تَوَاجَهُ صُعُوبَاتٍ كَبِيرَةً، خَاصَّةً فِي مَجَالَاتٍ مِثْلَ الصَّنَاعَةِ وَالتَّجَارَةِ وَالطَّاقَةِ.²⁹

أَوَّلًا، تُؤَثِّرُ الْمَصَالِحُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ عَلَى الْقَرَارَاتِ الْبَيْئِيَّةِ مِنْ خِلَالِ تَمْوِيلِ الْمَشْرُوعَاتِ ذَاتِ التَّأْثِيرَاتِ الْبَيْئِيَّةِ السَّلْبِيَّةِ. فَعِنْدَمَا تَكُونُ الشَّرَكَاتُ وَالْمُؤَسَّسَاتُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ هِيَ الْقُوَّةُ الْمُحَرِّكَةُ وَرَاءَ الْقَرَارَاتِ الْبَيْئِيَّةِ، غَالِبًا مَا تُفْضَلُ اتِّخَاذُ قَرَارَاتٍ تَدْعُمُ مَصْلَحَتَهَا الْاِقْتِصَادِيَّةَ عَلَى حِسَابِ الْحِفَاظِ عَلَى الْبَيْئَةِ. فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ، قَدْ تَدَافَعُ الشَّرَكَاتُ الصَّنَاعِيَّةُ عَنْ اسْتِخْدَامِ تَقْنِيَاتٍ تَلَوِّثُ الْبَيْئَةَ بِكَمِيَّاتٍ كَبِيرَةٍ مُقَابِلَ تَقْلِيلِ التَّكَالِيفِ الْإِنْتِاجِيَّةِ، مَا يُؤَدِّي إِلَى تَعَارُضٍ مَعَ أَهْدَافِ الْحِفَاظِ عَلَى الْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالتَّنَوُّعِ الْبَيُولُوجِيِّ. كَمَا أَنَّ ضَغُوطَاتِ السُّوقِ

²⁹ -الجمعية العربية لحماية البيئة (2019)، أهمية التشاركية في صنع القرار البيئي في العالم العربي، الموقع الرسمي للجمعية العربية،

<https://www.aae.org>

والعوامل المالية قد تُؤثّر سلّبا في التوجهات البيئية، حيث تُفضّل المشاريع التي تحقق أرباحاً أسرع بدلاً من استثمارات تُحسّن البيئة على المدى الطويل.³⁰

ثانياً، المصالح الاقتصادية قد تؤدي إلى تضارب بين السياسات البيئية والمصالح الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية. في بعض الأحيان، قد يؤدي التركيز على الربحية السريعة إلى اتخاذ قرارات تُهمّل الاحتياجات المحلية مثل تأمين وظائف مستدامة أو توفير مصادر مستدامة للطاقة. يمكن أن تؤدي هذه الاختلافات في المصالح إلى معارضة بعض الفئات الاجتماعية للقرارات البيئية المتخذة، خاصة عندما يشعرون أنّ هذه السياسات تضرّ بمصالحهم الاقتصادية الخاصة. مثلاً، في بعض المناطق التي تعتمد على الصناعات الثقيلة أو التعدين، قد تكون القرارات البيئية مثل تقليل الانبعاثات أو فرض قيود على استغلال الموارد الطبيعية تُواجه بالرفض من قبل هذه الفئات التي ترى أنّ هذه القيود قد تؤدي إلى تقليص فرص العمل أو إغلاق منشآتها.

ثالثاً، تُؤثّر المصالح الاقتصادية على اتخاذ القرارات البيئية من خلال التفاوض السياسي. ففي العديد من الحالات، تُؤثّر الشركات الكبرى أو الكيانات الاقتصادية ذات النفوذ في المفاوضات السياسية بشأن القوانين والسياسات البيئية. يمكن لهذه الكيانات أن تستخدم قوتها الاقتصادية لتحقيق قرارات بيئية تتماشى مع مصالحها، مثل الضغط لتخفيف القوانين التي تحدّ من انبعاثات الكربون أو لتوسيع مساحة الاستفادة من الموارد الطبيعية دون مراعاة تأثيراتها البيئية. قد تساهم هذه الضغوط الاقتصادية في تقليل الفعالية البيئية للتشريعات البيئية في بعض الدول.³¹

خاتمة:

³⁰ - حسين، مصطفى (2017)، البيئة والتنمية المستدامة: من النظرية إلى التطبيق، دار النشر الجامعية، لبنان. ص46

³¹ - بلال، سارة (2019)، دور المجتمعات المحلية في حماية البيئة، مؤسسة الدراسات البيئية، الأردن. ص187.

في ختام هذا المقال، تناولنا قضية التشاركية في صناعة القرار البيئي، مع التركيز على أهميتها في تعزيز الممارسات البيئية المستدامة وتحقيق التوازن بين مختلف الأطراف المعنية. تمّ تسليط الضوء على مفهوم التشاركية وأبعادها المختلفة، بما في ذلك الأطراف المشاركة في هذا النوع من القرارات وأهدافه التي تسعى إلى تحسين وضع البيئة وحمايتها للأجيال القادمة. كما استعرضنا التحديات التي قد تواجه التشاركية في هذا المجال، مثل غياب التنسيق بين الأطراف المعنية ونقص الوعي البيئي، وتأثير المصالح الاقتصادية على القرارات، والتمثيل غير المتوازن للفئات المختلفة.

تبين من خلال الدراسة أنّ التشاركية في صناعة القرار البيئي تلعب دوراً محورياً في تحسين فعالية السياسات البيئية، لكنها تواجه العديد من التحديات التي تؤثر على نتائج هذه القرارات. فقد أظهرت النتائج أنّ غياب التنسيق بين الأطراف المعنية قد يؤدي إلى تباطؤ في تنفيذ السياسات البيئية، في حين أنّ نقص الوعي البيئي لدى بعض الأطراف قد يقف عائقاً أمام اتخاذ قرارات مستنيرة. كما أنّ تأثير المصالح الاقتصادية والمنافسات التجارية قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات بيئية أقلّ فعالية، ممّا يساهم في تفاقم المشاكل البيئية. علاوةً على ذلك، تبين أنّ التمثيل غير المتوازن للفئات المختلفة قد يحول دون اتخاذ قرارات تعكس احتياجات جميع الأطراف بشكلٍ عادل.

بناءً على ما تمّ التوصل إليه من نتائج، يمكن تقديم بعض الاقتراحات لتعزيز فعالية التشاركية في صناعة القرار البيئي، مثل:

تعزيز الوعي البيئي: من خلال برامج تعليمية وتثقيفية مستمرة لجميع الفئات، بما في ذلك الحكومات والشركات والمجتمع المدني.

تحسين التنسيق بين الأطراف المعنية: عن طريق إنشاء منصات مشتركة للتواصل والتعاون بين الجهات الحكومية، والمنظمات البيئية، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص.

الحد من تأثير المصالح الاقتصادية: عبر وضع آليات للمراجعة والمراقبة المستقلة للتأكد من أنّ القرارات البيئية لا تتأثر بالمصالح المالية على حساب البيئة.

توزيع عادلٍ للتمثيل: ضمانُ تمثيلِ جميعِ الفئاتِ المعنيةِ في عملياتِ صنعِ القرارِ البيئيِّ، سواءً كانت مجتمعاتٍ محليةً، أو منظماتٍ حقوقيةً، أو حتى قطاعاتٍ اقتصاديةً أخرى.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- الخطيب، أحمد (2018)، التشاركية في صنع القرار البيئي: مفاهيم وأبعاد، دار الفكر العربي، مصر.
- حسين، مصطفى (2017)، البيئة والتنمية المستدامة: من النظرية إلى التطبيق، دار النشر الجامعية، لبنان.
- بلال، سارة (2019)، دور المجتمعات المحلية في حماية البيئة، مؤسسة الدراسات البيئية، الأردن.
- الجندي، محمود (2015)، أدوات وآليات التشاركية في الحفاظ على البيئة، دار المعرفة للنشر، الإمارات.
- الجمل، سامي (2020)، التوجهات الحديثة في السياسات البيئية، دار النهضة العربية، مصر.
- الشامي، محمد (2017)، الاستدامة البيئية والاقتصاد، دار الثقافة للنشر، تونس.

الأطروحات:

- الزهراء، نادية (2020)، التشاركية البيئية في دول المنطقة العربية: التحديات والفرص، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عيسى، فاطمة (2018)، دور المجتمع المدني في صناعة القرار البيئي في مصر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر.
- المرسي، أحمد (2019)، التشاركية في سياسات التنمية البيئية في المغرب العربي، قسم الدراسات البيئية، كلية العلوم، جامعة تونس، تونس.
- عبدالله، نوف (2021)، دور التشاركية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة دمشق، سوريا.

المقالات:

- الجمل، سامي (2021)، "دور التشاركية في صناعة القرار البيئي: دراسة مقارنة بين البلدان النامية والمتقدمة"، مجلة البيئة والتنمية المستدامة، القاهرة، المجلد 35، العدد 3، الصفحات 150-170.
- عوض، محمود (2020)، "المشاركة المجتمعية في صنع القرار البيئي: تحديات وآفاق"، مجلة العلوم السياسية والبيئية، بيروت، المجلد 12، العدد 2، الصفحات 85-102.
- عبد الله، رانيا (2019)، "أثر المصالح الاقتصادية على القرارات البيئية في الدول النامية"، مجلة دراسات البيئة، تونس، المجلد 29، العدد 1، الصفحات 45-67.
- زهرا، علي (2021)، "التشاركية في صنع القرار البيئي: دور القطاع الخاص والمجتمع المدني"، مجلة البيئة العربية، دبي، المجلد 27، العدد 4، الصفحات 200-220.
- حسن، عبد الله (2020)، "الشراكة بين القطاع العام والخاص في الحفاظ على البيئة"، مجلة التنمية المستدامة، الكويت، المجلد 16، العدد 2، الصفحات 110-130.

المداخلات:

- الشامي، سامي (2021)، دور التشاركية في صون البيئة في ظل التحديات الاقتصادية، مؤتمر البيئة والتنمية المستدامة، جامعة القاهرة، مصر.
- الجندي، ندى (2018)، أثر السياسات البيئية التشاركية على حماية التنوع البيولوجي، المؤتمر الدولي لحماية البيئة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عباس، عماد (2020)، السياسات البيئية التشاركية في معالجة قضايا التلوث، مؤتمر الاستدامة البيئية، جامعة تونس.
- الخطيب، أحمد (2019)، التشاركية المجتمعية وأثرها على البيئة، المؤتمر الدولي لحماية البيئة، جامعة بيروت.
- علي، فاطمة (2021)، القطاع الخاص والمجتمع المدني في حماية البيئة، مؤتمر التحديات البيئية، جامعة الدمام، المملكة العربية السعودية.

مواقع الإنترنت:

- وزارة البيئة المصرية (2020)، التشاركية البيئية وأثرها على صناعة القرار، الموقع الرسمي لوزارة البيئة المصرية، <https://www.eea.gov.eg>.

- الجمعية العربية لحماية البيئة (2019)، أهمية التشاركية في صنع القرار البيئي في العالم العربي، الموقع الرسمي للجمعية العربية، <https://www.aae.org>.
- منظمة البيئة والتنمية (2021)، دور المجتمعات المحلية في صناعة القرار البيئي، الموقع الرسمي للمنظمة، <https://www.environmentalorg.org>.
- مركز الدراسات البيئية العربي (2020)، مبادرات التشاركية البيئية في المنطقة العربية، الموقع الرسمي للمركز، <https://www.arabenvironment.org>.